( مجـلة دراســـات الخـليج والجزيـرة العربيـــــة/ الكويت – العدد 47، يوليو 1986م

# وسائل الإعلام والتنمية في دولة الإمارات[1]

## الدكتور صالح أبوأصبع

**المقدمة:**

مع بزوغ قوة و سائل الإعلام في العصر الحديث، أصبح الحديث عن الدور الذي تلعبه و سائل الإعلام في تنمية المجتمعات الآخذة في النمو يسترعي اهتمام الباحثين في فروع المعرفة المختلفة سواء أكانوا علماء سياسة أم اجتماع أم اتصال أم اقتصاد. ولهذا قامت دراسات كثيرة تبحث عن الصلة بين الإعلام والتنمية، وتبحث عن دور وسائل الإعلام ومدى فعاليتها في إنجاز التنمية. ولما كانت حياة الإنسان تقوم بشكل أساسي على النشاط الاتصالي بين البشر، فإن وسائل الإعلام الجماهيري – كوسائل اتصالية ذات فعالية كبيرة – تعلب دورا هاما على مستوى الفرد والجماعة والمجتمع. وتتحقق هذه الفعالية من خلال الأدوار التي يمكن أن تلعبها وسائل الإعلام. وقد أشار شرام في كتابه الذي يعبر من كلاســيكيات الإعلام التنموي إلى أن هذه الأدوار تتمثل في: أنها يمكن أن توســع من آفاق الناس، ويمكنها أن تلعب دور الرقيب، ويمكنها أن تشــد الانتباه إلى قضــايا محددة، وكذلك يمكن أن ترفع طموحات الناس، ويمكنها أن تصــنع مناخا ملائما للتنمية، ولا يخفى في النهاية ما لوســائل الإعلام من مهمات تعليمية ودور في صناعة القرارات [2].

أن هذه المسئوليات التي تقع على كاهل وسائل الإعلام تفرض تساؤلا أساسيا عن الصلة بين دور الإعلام وإنجاز التنمية؟ ولهذا التساؤل وجاهته من ناحيتين:

أولا: لأن الجهة المســئولية عن الإعلام وعن التنمية في دول العالم الثالث – بشــكل عام – هي الحكومة، فالحكومات تسيطر على وسائل الإعلام، والحكومات هي التي تقترح خطط التنمية وتنفيذها.

---

1 وسائل الإعلام والتنمية في دولة الإمارات العربية المتحدة ( مجـلة دراســـات الخـليج والجزيـرة العربيـــــة/ الكويت – العدد 47، يوليو 1986م

[2] - Schramm, Wilbur, Mass Communication and National Development (Stanford: Stanford University Press, 1964).

ثانيا: لأنه لا يعقل إمكانية حدوث تنمية بدون مشاركة شعبية، ومن ثم فإن دور وسائل الإعلام يصبح حيويا في توعية الجماهير وتعبئتها من أجل بذل الجهود من أجل التنمية، ويكون دورها فعالا في تركيز انتباه الجمهور على القضايا والمشاكل والمنجزات

المتعلقة بالتنمية، إذ من المعلوم أنها تقوم بدور فعال في صياغة الرأي العام وتشكيله إزاء كل القضايا التنموية المطروحة. بالإضافة إلى الدور الفعال الذي تلعبه كوسيلة لتزويد الجمهور بالمعلومات والخدمات التعليمية والتثقيفية. وهذا كله يتيح لوسائل الإعلام أن تعقد صلة مباشرة بين الحكومة والشعب، ولاسيما إذا أتيح لهذا الوسائل أن تلعب دور الرقيب في كشف الأخطاء وإبراز أوجه الفشل والقصور في مصالح الشعب [3].

## مفهوم التنمية:

ويستدعي الحديث عن الإعلام والتنمية في دولة الإمارات استقصاء لحقيقة التنمية أولا ثم محاولة فهم دور وسائل الإعلام فيها ثانيا.

أن التنمية من أبرز المقولات والعمليات التي تبنت [دثالن[يي ممارميعلي الرغم مما كتب عن التنمية، وما مورس من خطط تنموية من دول العالم الثالث، فإن تجارب التنمية بمفهومها الشامل، ما زالت تعاني من القصور في تحقيق الأهداف المرجوة في التحرر من التبعية الاقتصادية، والثقافية، والسياسية، وفي تحقيق المشاركة الشعبية.

والتنمية في مفهومها الواسع "عملية واعية مدروسة ومخطط لها، تتم بالإنسان ومن أجله بهدف الانتقال بالمجتمع بشرا ومؤسسات وهياكل إلى وضع أفضل يحقق له التقدم والأمن والرخاء والمشاركة والاستقلالية سواء أكان ذلك في المجالات الاقتصادية أم السياسية أم الثقافية أم الاجتماعية أم غيرها من المجلات".

وقد لاحظ الدكتور على خليفة الكواري بأن "ما يسمى بالتنمية في الأقطار العربية وما يسميه البعض بقضايا النمو الاقتصادي، ليس – في حقيقة الأمر – تنمية ولا حتى نموا اقتصاديا، وإنما هو مجرد تغييرات اقتصادية متأرجحة لم يتحدد بعد اتجاهها، ولم تتوافر لها بعد القاعدة الإنتاجية القادرة على استمرارها.

أن الواقع الحالي يشير على تخلف القاعدة الإنتاجية في كل بلد عربي، ويشير إلى اتجاه تزايد ضعفها وعجزها عن تلبية احتياجات المجتمع، وأنه لولا الأثر المباشر وغير المباشر لوجود النفط والموارد الطبيعية الناضجة الأخرى في الوطن العربي، واستمرار تصديرها إلى الخارج واستخدام عائداتها من أجل تمويل الاستهلاك الجاري، لكان قد تبين لنا مدى ضعف القاعدة الإنتاجية في كافة الدول العربية حيث تحطمت القاعدة الإنتاجية التقليدية ولم تستبدل بعد بغيرها [4].

---

[3] - انظر: صالح أبو اصبع، الإعلام والتنمية (دبي: دار البيان 1985) ص 32، 33.

[4] - على خليفة الكواري، "نحو فهم أفضل للتنمية باعتبارها عملية حضارية"، جريدة الخليج 22/ 5/ 1983.

أن هذه الملاحظات تقودنا إلى أنه آن الأوان للانتقال من مرحلة التعمير والتحديث بالنفط إلى مرحلة التنمية بالإنسان. هذه التنمية التي يجب أن يكون عمادها مبدأ الاعتماد على النفس والمشاركة وتلبية الحاجات الأساسية[5] يكون ورفاهية الجماعة، ذلك لأن التنمية كما أشارت خطة اليونسكو متوسطة الأجل الثانية "لا يمكن إلا أن تكون جهدا نابعا من الداخل تعقد العزم عليه وتتضافر على الاضطلاع به جميع القوى الحيوية في الأمة ومن ثم فأنها ينبغي أن توحد بين جميع أبعاد الحياة وجميع طاقات المجتمع الذي يتعين على كل فرد وكل فئة مهنية وكل فئة اجتماعية فيه المشاركة في المجهود العام واقتسام ثماره. ويترتب على ذلك أنه لم يعد من الممكن النظر إلى التنمية من زاوية الأداء الاقتصادي وتزايد السلع المادية وحدها. صحيح أن النمو الاقتصادي وإنتاج السلع المادية ما زالا أمين أساسيين، فبهما وحدهما يمكن تحقيق جزء جوهري من رفاهية الجماعة، بيد أنهما ينبغي أن يسخرا لتحقيق غايات مشتركة تثري حياة كل فرد، وتضاعف القدرات الإبداعية للجميع وتضرب بجذورها في الثقافة بما تنطوي عليه من تمسك بالقيم الذاتية وانفتاح على التقدم"[6].

أن التنمية بمفهومها الشمولي هذا تستلزم خطة متوازنة تأخذ في اعتبارها تطوير البني الأساسية المادية والبشرية، وتركز على ما للاتصال من أهمية نحو إنجازها.

وعلى الرغم من أن إدراك أهمية التخطيط للتنمية في دولة الإمارات جاء مبكرا جدا منذ قيام الاتحاد، إلا أن لم توضع أي خطة للتنمية الشاملة موضع التنفيذ إلى يومنا هذا.

## التخطيط للتنمية مشروع لا يرى النور:

تم إنشاء وزارة التخطيط بناء على القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 1972 بحيث تختص بوضع الخطط للمشاريع التي تنفذ على نطاق الاتحاد ومراقبة تنفيذها وتوجيه النهضة الاقتصادية بالتخطيط والتعاون الفني مع المنظمات الدولية المتخصصة، وإعداد الدراسات والبحوث الاقتصادية.

كما نص القانون الاتحادي رقم (3) لسنة 1973 على اعتبار الخطة أساسا للنشاط الاقتصادي والاجتماعي في الدولة، وعلى ضرورة وضع خطة عامة شاملة طويلة الأجل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتقسيم هذه الخطة إلى خطط متوسطة وأخرى سنوية

تفصيلية. وأوكل القانون تلك المهمة إلى مجلس التخطيط القومي ووزارة التخطيط، حيث نجد أن اختصاص المجلس تتمثل برسم الأهداف القومية للنهوض الاقتصادي والاجتماعي في الدولة، ودراسة مشروع الخطة القومية الشاملة الطويلة والمتوسطة الأمد والسنوية، التي تعدها وزارة التخطيط، كما يقدم توصياته إلى

---

[5] - انظر: حيدر إبراهيم، التغير الاجتماعي والتنمية (القاهرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع 1982) ص 164 – 168.

[6] - اليونسكو، الخطة متوسطة الأجل الثانية 1984 – 1985 (باريس 1983) وثيقة رقم 4د أ/ المعتمدة، ص 29، مقتبسة عن حمدي قنديل، التعاون الدولي من أجل الإعلام الإنمائي (وثائق ندوة الإعلام من أجل التنمية في الوطن العربي) بالرياض 25 – 27 فبراير 1984.

مجلس الوزراء بشـــأن القوانين والنظم الإجراءات الضرــــورية لتحقيق أهداف الخطة، أو زيادة فعالية التنمية الاقتصادية والاجتماعية[7].

وقد تحددت الأهداف العامة الرئيســـية للتنمية بقرار مجلس الوزراء بتاريخ 18/ 9/ 1974 التي تبلورت فيما يلي[8]:

أولا- الجانب الاقتصادي:

بتحقيق تنمية على أســاس متوازن بالنســبة للدولة ككل وعلى مســتوى الإمارات، ويتم النمو الاجتماعي المتوازن جنبا إلى جنب مع التنمية الاقتصـــادية ليتوافر مســـتوى حضـــاري واحد بين الإمارات. وتتمثل مرتكزات التنمية الاقتصادية في تحقيق ما يلي:

1- التعاون مع بلاد الخليج العربي والجزيرة العربية في إطار التعاون بين البلاد العربية خاصـــة والبلاد الإسلامية والمجتمع الدولي.

2-الاعتماد الذاتي بتغير الهيكل الإنتاجي وتنويع أنشـــطته باســـتخدام المنجزات العلمية وذلك من خلال اســتغلال ثروات البحار وتوســيع الاســتغلال الزراعي والنباتي والحيواني رأســيا وأفقيا. وكذلك التوســع في اكتشــاف مصــادر الثروة المعدنية والاســتخراجية وتشــجيع الصــناعات التحويلية والاســتثمارية وتنمية القطاعات المدعمة للقاعدة الاقتصادية وبخاصة مشرعات المواصلات والاتصالات.

وأما تنمية الموارد البشرية فإنها تركز على أسس ثلاثة:

(أ) أن الإنســـان هو الغاية ومن ثم فإن الخدمات الاجتماعية والثقافية والإعلامية والبيئية والتعليمية والصحية حق لكل مواطن.
(ب) تحقيق رفاهية المجتمع على أســـاس من العدالة الاجتماعية مع تأكيد هذه الرفاهية للأجيال القادمة.
(جـــــ) تنمية القوى العاملة الوطنية وتدريب كوادرها في مجالات التخصـــص لرفع مســـتوى الكفاية الإنتاجية.
وقد لاحظت إدارة التخطيط التابعة لوزارة التخطيط أن هناك جملة عوامل دافعة للتنمية تتمثل في: طاقات تمويلية متاحة، واستكمال البناء الهيكلي للمجتمع، وتوفير الخدمات في جميع مجالاتها، وتوفير بعض المواد الأولية للصناعات، وإيجاد أسواق خارجية للمنتجات المحلية، واستكمال الأوضاع التنظيمية والمؤسسات في الدولة على مستوى القطاع الحكومي والقطاع الخاص، وتوافر الكوادر الفنية القادرة على تسيير هذه المؤسسات، وأخيرا

---

[7] - إدارة التخطيط، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في دولة الإمارات العربية المتحدة للسنوات 1980 – 1982 (أبو ظبي، وزارة التخطيط 1983) ص 79.

[8] - المصدر نفسه: ص 80 – 81.

توفر البيانات التي يمكن على أساسها أعداد برامج وخطط التنمية[9] ولم تلتفت هذه الإدارة إلى أهمية الاتصال وما تحققه وســـائل الإعلام من دور مهم في دفع عجلة التنمية إذ لم تكن هناك أي الإشـــارة على دورها وإمكانية الاستفادة منها في دفع عجلة التنمية.

ولما كانت التنمية لا يمكن إنجازها على مستوى وطني دونما خطط، فقد أعدت وزارة التخطيط بناء على تكليف من مجلس الوزراء بتاريخ 22/ 1/ 1979 م شروع الخطة الخم سية الأولى للتنمية الاقت صادية والاجتماعية للسنوات 1981 – 1985.

وتضمن مشروع الخطة مرتكزات أساسية للتنمية تنقسم إلى أهداف بعيدة وأهداف قريبة.

وتتلخص الأهداف البعيدة فيما يلي:

- تدعيم وتجسيد كيان دولة الإمارات العربية المتحدة.
- تنمية الإنسان باعتباره الغاية والوسيلة في التنمية.
- العمل على رفع مستوى المعيشة في مختلف المناطق.
- الوصول إلى حجم وتركيبة سكانية مثلي.
- تنويع مصادر الدخل وربط السياسات النفطية بالمصلحة العليا للدولة.
- تشجيع القطاع الخاص.
- دعم وترسيخ التنسيق مع دولة الخليج والسير نحو التكامل الاقتصادي.

أما الأهداف القريبة للخطة الخمسية فقد اشتملت على:

- إشباع أكبر قدر من حاجات الإنسان الأساسية المادية والمعنوية وتطوير قدراته وتنمية وتطوير الموارد البشرية والتخطيط للعمالة وربطها باحتياجات التنمية.
- المحافظة على الثروات الطبيعية للدولة وتطويرها.
- -توسـيع القاعدة الإنتاجية وبصـفة خاصـة قطاع الصـناعات التحويلية، وتحقيق الأمن الغذائي بالإنتاج الزراعي المحلي.
- -ترشـــيد الاســـتهلاك العام وتحقيق عدالة التوزيع بين فئات الدخول المختلفة وبين الأمارات بعضـــها البعض وذلك لتهيئة الظروف الاقتصـــادية والاجتماعية للتنمية المتوازنة بين كافة الأمارات.
- -ترشيد الاستثمار الخارجي للفوائض.

[9] - المصدر نفسه، ص 82.

- -الارتفاع بمستوى وكفاءة الإدارة الحكومية[10].

## التعمير والتحديث بالنفط:

كان مشروع الخطة طموحا، ولكنه – للأسف – لم ير النور. وهذا لا يعني أن التنمية توقفت، فمنذ قيام دولة الاتحاد بين الإمارات السبع شهدت الدولة نموا مذهلا في مختلف القطاعات، فيكفي أن نشير إلى أن التغيير في المجال الزراعي[11] منذ عام 1973 إلى عام 1981 كانت نسبته 207% وفي مجال الكهرباء ازدادت طاقة المولدات الكهربائية من 18629 عام 1974 إلى 206365 عام 1981.

وبلغت قيمة الاستثمارات الموظفة في المنشآت الصناعية عام 1978 (3342374000 درهم) وفي عام 1981 ارتفعت إلى (5828839000 درهم) وبلغت قيمة الأنفاق على المشروعات التي نفذتها وزارة الأشغال العامة على المباني والمساكن والطرق (66 مليون درهم) في عام 72/ 73 وفي عام 1983 بلغت 730 مليون درهم وبلغ إجمالي الأنفاق منذ عام 72 إلى عام 1983 (5224 مليون درهم).

هذا وقد ارتفع متوسط استهلاك الفرد سنويا من الكهرباء من 5.7 ألف ك. و. س إلى 6.9 ألف ك. و. س ومتوسط استهلاك الفرد المياه سنويا من 33.7 ألف غالون إلى 42.8 ألف غالون.

وفي مجال التعليم كان إجمالي عدد التلاميذ 44.272 عام 1973/ 1974 فارتفع العدد إلى ما يزيد عن ثلاثة أضعاف عام 83/ 84 (150.409 طالب وطالبة).

أن هذه الأرقام ليست إلا مؤشرات على التطورات التي حصلت في مجتمع الإمارات في عهد قيام دولة الاتحاد. وهي وأن كانت في حقيقة أمرها تعد مؤشرات هامة على

التنمية، إلا أن هذه التطورات الاقتصادية والاجتماعية جعلت المخططين ينظرون إلى التجربة بمنظار فاحص. ذلك أن التنمية السريعة كانت تنمية مرتبطة بالنفط. وعلى الرغم من عمق التغيرات التي حصلت

---

[10] - المصدر نفسه ص 83 ، 84.

[11] - الإحصاءات الواردة هنا استقيناها من المصادر التالية:

(أ) المجموعة الإحصائية السنوية، العدد السابع 1982.

(ب) إجماليات التعليم الحكومي لدولة الإمارات 83 / 1984 (قسم الإحصاء التربوي، مخطوط).

(جـ) دور وزارة الأشغال العامة والسكان في التنمية.

وبشـكل خاص بإنجاز البنى الأسـاسـية المادية في البلاد إلا أن هذا حدا بالمخططين أن يكتشـفوا من خلال تجربة السبعينات في التنمية ما يلي[12]:

1- اسـتمرار دور النفط كمحرك رئيسي لعمليات التنمية باعتماد الاقتصـاد على قطاع النفط، وبموجب موارده تتحدد حركة وحجم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولذا كان تأثيره المباشر قويا على المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الدولة وخارجها.

2- أن التنمية في المرحلة السـابقة خدمت الاسـتهلاك أكثر من خدمتها الإنتاج وذلك باسـتكمال البناء الهيكلي للمجتمع وتوفير جميع الخدمات له. ولذا فهناك ضرورة للتوجه لتنمية الأنشطة الإنتاجية الأخرى.

3- إن إنتاج النفط في شـكله الخام لا يضـن اسـتمراريته للأجيال القادمة، إن لم يحسـن اسـتغلاله كمورد لتحقيق التنمية وتنويع مصـادر الدخل وإيجاد بدائل له. وعلى الرغم من التطور الكبير في القطاعات الأخرى إلا أن مساهمتها كانت محدودة جدا في النتائج المحلي الإجمالي.

4- أن التكلفة الاجتماعية للتنمية مرتفعة مقارنة بالدول الأخرى بسـبب الاعماد على اسـتيراد القوى العامة مما يؤدي إلى بطالة مقنعة وغير مقنعة وتزايد هذه القوى له آثاره السلبية الاقتصادية والاجتماعية.

5- ظل الاقتصادي غير متوازن بين الإمارات ولتباين الموارد الذاتية لكل أمارة.

6- لم تواكب عمليات استكشاف النفط استكشاف الثروات الأخرى وعلى الأخص المياه والثروات المعدنية وثروات البحار.

7- أن عوائد الاسـتثمارات الخارجية من حيث حجمها وعائدها لليس لها تأثير فعال على الناتج القومي وعلى ميزان التعامل مع العالم الخارجي.

8- تغير التركيبة السكانية وما ينتج عنها من الأوضاع السكانية المتميزة في الأمارات إذ بلغ عدد السكان من الذكور عام 1980 نحو 68.9% نتيجة العمالة الوافدة.

أن التعمير بالنفط لا يعني أن الجوانب البشـرية قد أهملت. ولكن النمو الكمي الهائل في مجالات التعليم والخدمات الصـحية والاجتماعية والإعلامية لم يرافقه نمو نوعي بحيث يمكننا القول أن النمو المتوازن قد تحقق في جميع القطاعات.

[12] - إدارة التخطيط، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في دولة الإمارات للسنوات 1975 – 1980 (أبو ظبي: وزارة التخطيط 1982) ص 16 – 19.

وقد لاحظ مدير جامعة الإمارات في خطابه في حفل تخريج الدفعة الرابعة لطلبة الجامعة في أبريل 1985 ضرورة مراجعة نظام التعليم والتدريب في الأمارات لإعداد الطاقات البشرية اللازمة للتنمية البشرية في دولة الأمارات وقد طالب في كلمته:

"أن تعيد الدولة النظر في طبيعة البرامج والمناهج الدراسية في المدارس والمعاهد والكليات وأساليب تدريسها، على نحو يخفف من التقليد الروتيني لما هو مطبق في بلاد أخرى مختلفة عن هذا البلد، وعلى نحو ينسجم مع الحاجات المتغيرة لهذا المجتمع المتطور، لمختلف أنواع ومستويات القوى العاملة مع التركيز الواعي والكافي على برمجة التدريب العملي الميداني في جميع المهن وحقول التخصص، لتنمية المعلومات العلمية الأساسية، والمهارات العملية الأساسية، والاتجاهات النفسية السليمة، والقيم الإيجابية الإسلامية، عند كلم متعلم في كل مهنة، وكل حقل تخصص في جميع المستويات، فالقاعدة التربوية معروفة إذ لا يحدث تعلم بدون عمل وتدريب"[13].

أن التنمية الاقتصادية ليست إلا وجها واحدا من أوجه التنمية إذ أنها على مستوى الأهداف القومية والاجتماعية ذات وجه آخر إذ يحقق كل استثمار وكل مشروع عائد اجتماعيا، بالإضافة إلى العائد النقدي. وهكذا فالعائد الاجتماعي يتضح تماما عند انتشار الصناعة وازدياد الإنتاج القومي، وكذلك في زيادة عدد العمال المهرة والمدربين، وكذلك يتمثل في زيادة الكفاية الإنتاجية التي تتناسب طرديا مع ارتفاع مستوى الخدمات الصحية والتعليم العام والمهني[14] ولكن هذا مشروط بأن تكون التنمية هي تنمية بالإنسان وللإنسان.

أن أي خطة تنمية حين تحدد أولوياتها، عليها أن تدرك ما هو المناخ الصحي لنجاحها.

فالتنمية كما يرى تودارو "عملية تنطوي على تغييرات كبرى في البنية الاجتماعية، وفي مواقف الناس، وفي المؤسسات الوطنية، كما تنطوي في الوقت ذات على التعجيل بالنمو الاقتصادي والحد من التفاوت الاجتماعي، والتخلص من الفقر، وهكذا فلابد للتنمية في جوهرها من أن تمثل إطارا كاملا للتغيير ينتقل بموجه الهيكل الاجتماعي بكامله من ظروف حياة لا يمكن اعتبارها مرضية في مجملها إلى أوضاع أفضل من الناحيتين المادية والروحية"[15].

ووجهة النظر هذه تفترض إحداث تغييرات اجتماعية، وبشرية، ومؤسساتية واقتصادية .. ولكن شروط نجاح مثل هذه التغيرات كما يقترح مارك نيرفن تتمثل بتوافر شروط خمسة[16]:

1- أن تتناسب التنمية مع الاحتياجات المادية وغير المادية، وهي تبدأ بتوفير الاحتياجات الأساسية للإنسان، ونضمن إنسانيته بإشباع حاجته إلى التعبير والخلق والمساواة والبهجة والتحكم في مصيره.

---

[13] - جريدة الاتحاد: 22/ 4/ 1985.

[14] - مدحت محمد العقاد، مقدمة في التنمية والتخطيط (بيروت: دار النهضة العربية، 1980) ص 69.

[15] - تودارو، مقتبس عن: حمدي قنديل، المصدر المذكور، ص 1.

[16] - المصدر نفسه ص 1، 2.

2- أن التنمية ذاتية نابعة من ضمير المجتمع، الذي يحدد قيمة ورؤيته لمستقبله بكامل حريته، فالتنمية ليست خطة نمطية ومن ثم فإن الأوضاع المختلفة تعاجل بحلول مختلفة.

3- أنها تتطلب الاعتماد على النفس. أي أن يعتد كل مجتمع على قواه وموارده الذاتية ولابد أن يتعمق هذا في قلب المجتمع الصغيرة.

4- على التنمية أن تقوم على أسس بيئية سليمة من حيث أنها تستغل موارد البيئة على نحو منطقي وتنطوي على المشاركة العادلة للجميع في الموارد.

5- أنها تقوم على تحول بنيوي في العلاقات الاجتماعية والأنشطة الاقتصادية وتركيبه السلطة، وحتى يمكن تحقيق الظروف المواتية للإدارة الذاتية والمشاركة في اتخاذ القرار بواسطة كل هؤلاء الذين سيتأثرون به. سواء أكان ذلك على مستوى المجتمعات والأمم أم على مستوى العالم بمجمله.

**من التعمير بالنفط إلى التنمية بالإنسان:**

وفي مراجعة موضوعية لمشروع خطة التنمية في الإمارات فإننا نجد أنه قد تم التنبيه إلى بعض تلك المرتكزات عند الحديث على أهداف التنمية، وذلك بالحديث عن ضرورة الاعتماد الذاتي واستثمار الموارد الذاتية والمشاركة العادلة للجميع في الموارد وتوفير الاحتياجات الأساسية للمجتمع.

إلا أن لملاحظ – على الرغم من التحولات الجذرية التي تمت في مجتمع الإمارات خلال العقد الماضي – ما يلي:

1- أن التحولات التي تمت تحولات كمية أكثر من كونها تحولات نوعية، ويمكننا القول أن ما تم هو في الأساس إنجاز للبنى التحتية المادية. ولا يخفى أن التغير في البنى التحتية المادية ينعكس بالضرورة على التنمية المجتمعية.

2- أن الإنجازات الاقتصادية والإنتاج – وهو بشكل رئيسي يعتمد على الثروة النفطية – قد تم استخدامه لتمويل الاستهلاك، وخلق بالتالي نمطا استهلاكيا عاليا يعتمد اعتمادا كليا على الاستيراد.

3- أنه على الرغم من وعي المخططين لأهمية الاعتماد على الذات في صنع التنمية واستمرارها، إلا أن الملاحظ في السنوات الماضية ولسنوات أخرى مقبلة – في غياب خطة تنموية – أن الاعتماد في تنفيذ المشاريع كان على أيدي العمالة الوافدة الأجنبية العربية.

ولذا فإن ما تم في حقيقته في غياب الاعتماد على القوة الذاتية، جعل ما حدث وما يحدث أنما هو "تعمير وتحديث بالنفط" ولقد أدى التعمير والتحديث بالنفط إلى خلق ظروف اجتماعية مشوهة وخلل في التركيبة السكنية في دولة الإمارات، إذ يبلغ الوافدون غير العرب من أقل التقديرات 70% من إجمالي سكان

الإمارات. ونتيجة لهذا فإن هذا الخلل في التركيبة السـكانية يترك بصـماته على المجتمع في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والاتصالية.

4- أنه لم ينظر إلى عملية التنمية – وذلك لعدم تطبيق خطة التنمية – كعملية اجتماعية عمادها الإنسـان، ومن ثم تم التركيز على إنجاز التعمير بالنفط لصـالح المواطن، وكان من المفروض أن يرافق ذلك أن تتم التنمية ليس لصـالحة فقط وإنما به أيضـا. وهذا كان يحتاج إلى عمليات تغيير الإنسـان من حيث تغيير مواقفه. ويمكن أن نشير إلى أن الموقف من العمل، والموقف من مشاركة المرأة في التنمية، والموقف من المؤسسات العامة، والموقف من التعامل مع الوقت، والسـلوك الاتصـالي، كلها تحتاج إلى تغيير، من أجل أن تكون التنمية تنمية بالإنسان وللإنسان، وهنا تلعب وسائل الإعلام دورا هاما وفعالا.

5- أنه لم ينظر إلى عملية التنمية كعملية تفاعلية بين القاعدة والقمة مما يستوجب

المشـاركة الفعالة على مسـتوى شـعبي، ولاسـيما أن التنمية هي تحول بنيوي في العلاقات الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، وهذا التفاعل يحتاج إلى أجهزة الإعلامية يكون شعارها ديمقراطية الاتصال.

6- أنه لم يؤخذ في الاعتبار العوامل الداخلية والعوامل الخارجية التي تؤثر على عملية التنمية ومشـاريعها، ويكفي في هذا المجال الإشـارة إلى أزمة النفط الحالية التي تعاني منها دول الأوبك وما نتج عنها من نقصان كبير في إيرادات الدولة، التي كانت ستوظف في مشاريع تنموية.

7- أن عملية التنمية في برامجها تهتم أساسـا بالقطاعات كقطاع الإسـكان والمواصـلات والتعليم وغيرها ولكنها لا تراعي مختلف أنواع الفئات السـكانية التي لها احتياجاتها الخاصـة مثل فئات النسـاء والأطفال والشباب[17].

8- أنه لم ينظر إلى التنمية كعملية ثقافية إذ "أن التنمية – كما يرى نيرفن – لا يمكن النظر إليها إلا كعملية ثقافية متكاملة. وكأنما لكل رجل ولكل امرأة ولمجموع الرجال والنساء"[18].

ولهذا لم توظف وسائل الاتصال الجماهيري بفاعلية لتحقيق التنمية.

لقد لاحظ دوركايم منذ زمن أن "عملية التحديث تتسـبب في توليد مجتمع معتل، فيه الهياكل الاجتماعية لا تسيطر على الهياكل التكنولوجية ذلك أن ضعف الهياكل الاجتماعية يولد ضعفا في هياكل المراقبة فيفجر طاقات العنف وطاقات الشهوة ويقوي من التنافس والعداء على حساب التضامن والالتحام"[19].

---

[17] - فوزية العطية، "الحضارة والتغير الاجتماعي وأثرهما في مساهمة المرأة في التنمية القومية في الخليج" في كتاب (الإنسان والمجتمع في الخليج العربي) (البصرة: مركز الدراسات الخليج 1979) ص 139.

[18] - نيرفن، مقتبس عن: حمدي قنديل، المصدر المذكور ص 2.

[19] - رضا بوكراع، "خصائص التحديث في المجتمعات النفطية"، في "الإنسان والمجتمع في الخليج العربي: ج1، ص 353.

والمراقب لمجتمع الإمارات – كما في غيره من دول المنطقة – يلحظ ما لعملية التحديث من أثر في توليد مجتمع يصبح فيه السكان الأصليون أقلية، وتصبح أغلبية الأيدي العاملة وافدة من ثقافات غير ثقافة أهل البلاد، وما يمكن أن ينتج عن ذلك من مشاكل*. وكما يرى الدكتور/ ناجي شراب "أنه بسبب الزيادة الواسعة في الهجرة ستواجه الإمارات زيادة في نسبة الجرائم وتخلق توترات ثقافية ودينية ويمكن توظيفها كعامل ضغط مما يمكن أن يصبح عامل تخريب وعنصر عدم استقرار سياسي كما أنه يهدد ثقافة وذاتية البلاد ولغتها"[20].

أن تلك المشاكل التي أشرنا إليها جاءت مصاحبة للنفط، وكانت ثمرة من ثمرات التعمير والتحديث بالنفط. ولم تكن ظاهرة الهجرة تلك هي الظاهرة السلبية الوحيدة المصاحبة للتعمير والتحديث بالنفط، إذ نجد أن هناك ظواهر سلبية أخرى أشار إليها كثير من الباحثين ويمكن تلخيصها فيما يلي:

1- شيوع النمط الاستهلاكي والذي صاحب انتقال المواطنين من الأنشطة الإنتاجية مثل الزراعة والملاحة وصيد اللؤلؤ والأسماك وتربية الحيوانات إلى أنشطة طفيلية تدر عليهم دخولا كبيرة زادت معها حدة الاستهلاك الترفي والمظهري.

2- تباين الدخول والثروات على مستوى الأفراد و الأمارات.

3- مشكلة الاتصالات حيث أصبحت اللغة العربية لغة بين لغات ثلاث: العربية والإنجليزية والأوردية. وكذلك تم التأثير على نمط ديمقراطية الاتصال الذي كان شائعا في السياق في إطار النظام القبلي.

4- تأثير العمالة الوافدة على العمل من حيث غياباتها المفاجئة ونزعاتها والإقليمية ونقلها لأساليب العمل والإدارة التقليدية وانخفاض الإنتاجية.

5- التغير الاجتماعي المعاكس الذي أجهز على التنظيم القبلي والروح القبلية وأفرغها من محتوياتها ومضامينها الأساسية، ولم تعد في كثير من الحالات سوى رمز غامض أو جسد بلا روح. وأدى هذا التغير كذلك إلى تبلور طبقة غنية وظهور طبقة الموظفين وإلى تير في خصائص العائلة وعلاقاتها والزواج[21].

أن هذه المشكلات وأخرى غيرها ما زالت قائمة في المجتمع مثل النظرة إلى العمل الحرفي، والتعامل مع الوظيفة للحصول على الحقوق دون الواجبات، وكذلك انتشار الأمية، وضعف الوعي الصحي، وتوطين البدو، والتعامل مع المال العام، هذه كلها تضاف إلى ما سبقا لتجعل مسئوليات الإعلام كبيرة، وتبرز أن هناك ضرورة للسير على طريق التنمية بالإنسان وللإنسان.

أن الانتقال بالتنمية من واقعها الحالي، واقع التعمير والتحديث بالنفط، إلى التنمية بالإنسان، يجعل لزاما علينا أن نضع الاتصال في سلم الأولويات التي تسهم بفاعلية في العملية التنموية.

وهكذا فأننا نرى أن الاتصال، وأن لم يكن أهم عنصر في عملية التنمية، هو العنصر الذي لا يمكن الاستغناء عنه في مثلث أضلاعه الإنسان والتنمية والاتصال، وزواياه

---

[20] - ناجي صادق شراب، دولة الإمارات العربية المتحدة: دراسة في السياسة والحكم (أبو ظبي: مؤسسة الاتحاد) ص 216.

[21] - انظر: عامر الكبيسي: الإدارة العامة والتنمية (الشارقة: مطابع دار الخليج 1982) ص 126 – 132، كذلك شاكر خصباك، "التطورات الاجتماعية في دولة الإمارات العربية المتحدة في أعقاب عهد البترول" في الإنسان والمجتمع في الخليج العربي، الجزء الأول ص 370 – 389.

## المجتمع كمؤسسات وموارد وقيم ثقافية :

وهذا المثلث المتفاعل يحدد دور الإنسان الحاسم في التنمية، ويؤكد ما للاتصال من أهمية في العملية التنمية.

وقد راهنت كثير من الدراسات في العقد الخامس والسادس من هذا القرن على أهمية الاتصال (الإعلامي) في التنمية. بل أن ليرنر اعتبر نظام الاتصال مؤشرا للتغير على مستوى النظام الاجتماعي الشامل[22] وجعل روجرز دورا هاما للاتصال في تحقيق التنمية في كتابه المشهور: انتشار المبتكرات، وفي الطبعة المعدلة مع زميله شوميكر في كتابهما "اتصال المبتكرات"[23].

وكتاب ويلبور شرام "وسائل الإعلام والتنمية القومية" الذي يعل لوسائل الإعلام دورا مهما في إنجاز التنمية[24] حيث تبنت الدول النامية وجهات النظر الغربية في استخدام و سائل الإعلام لتحقيق التنمية، مما أدى إلى ظهور ما نسميه الآن بالإعلام التنموي، والذي تعرفه نورا كويبر ويبرال بقولها: "الاتصال (الإعلام) التنموي هو فن وعلم الاتصال الإنساني الذي يستهدف الإسراع في تحول بلد من الفقر إلى حالة ديناميكية من النمو الاقتصادي، والذي يوفر إمكانية أعظم للمساواة الاقتصادية والاجتماعية، وإنجازا أعظم للإمكانيات البشرية"[25].

أن علم الاتصال وفنه يتطلبان منا رسم الحدود التي بها تتحقق فعالية وسائل الإعلام. وهذا يستلزم:

1- فهم طبيعة عملية الاتصال.
2- فهم وظائف الاتصال.
3- فهم نظريات التأثير لوسائل الاتصال على المستوى الفردي والجماعي والمجتمعي، وما تقدمه من فهم لطبيعة وميزات كل وسيلة من وسائل الاتصال وما تقدمه كذلك من فهم للمتغيرات التي تؤثر على عملية الاتصال ومن أهمية للتخطيط الاتصالي القائم على البحوث التجريبية والميدانية والمسحية وتحليل المضمون للوسائل الإعلامية.

أن كل مجتمع من المجتمعات يستطيع أن يكيف نمطه الاتصال متوائما مع البيئة

السياسة والاقتصادية والاجتماعية والثقافية فيه. وأول فهم لعملية الاتصال ينبع من اعتبار الاتصال حاجة إنسانية مثلها مثل الطعام والشراب، ولذا فإن سد الحاجات إلى الاتصال كما يرى سومافيا "يماثل في أهميته بالنسبة للأمة العناية التي توليها للصحة والغذاء والإسكان والتعليم والعمل. والاتصال – مع غيره من الحاجات

---

[22] - انظر: صالح أبو اصبع، المصدر المذكور ص 38.

[23] - Rogers, Everett, Diffusion of Innovations (New Yourk: The Free Press, 1971) Rogers,

[24] - Everett and Shoemaker, Communication of Innovations (New York: The Free Press, 1971). Wibur Schramm, Op, cit. – 23

[25] - Nora Queberal, "What Do We Mean by Development Communication International". Development Review (Feb. 1973)

الاجتماعية – يمكن المواطن من أن يتحرروا تماما. وهكذا فإن الحق في أن نعلم الآخرين وأن نحاط بالمعلومات هو أحد حقوق الإنسان، وهو حق يمارس فرديا وجماعيا"[26].

ولكي يصبح الاتصال فعالا وبحيث لا يشكل ضغطا نفسيا على الناس، فإن الاتصال يجب أن يكون نابعا من البيئة التي يعيش بها، ليعبر عن همومها، ومشـــاكلها ، وإنجازاتها وطموحاتها. ولذا فإن الحديث عن التبعية الثقافية في ضــوء عملية اتصــالية لا تنبع من البيئة، يصــبح أمرا لا فكاك منه، إذ أن المواد الإعلامية التي تقدم – وحينما تكون أجنبية أو غربية من البيئة – تحمل معها قيما مختلفة، مما يمكن أن يؤثر على تنمية، الإنســـان بتبني قيم وآراء ومواقف وأنماط سلوك غربية من المجتمع ولا تخدم أهدافه.

كذلك فإن فهم طبيعة عملية الاتصــال يؤدي إلى إدراك أنها عملية مشــاركة يكون فها الاهتمام بجمهور المتلقين ورجع صداهم أمرا هاما في نجاحها وخاصة في البرامج ذات الصبغة التنموية.

أما فيما يتعلق بوظائف الاتصال فإن دراسي الاتصال يجمعون على أن للاتصال مجموعة وظائف، وهي: وظيفة الإعلام، ووظيفة التعليم، ووظيفة تغير السلوك والمواقف، ووظيفة الترفيه، ووظيفة الرقابة.

وإدراك هذه الوظائف مهم جدا في عملية التنمية إذ أن الوظيفة الإعلامية يمكنها أن تحقق ما يلي:

1- استخدام الاتصال للمساهمة في الشعور بالانتماء للدولة.
2- وفي تهيئة الناس ليؤدوا مهمات جديدة.
3- وتهيئتهم ليلعبوا دورهم كأمة بين الأمم[27].
4- وتزويدهم بمعلومات حول القضايا المحلية والوطنية والقومية والدولية[28].

ولا شك أن وسائل الإعلام في دولة الإمارات قد لعبت هذا الدور بإيجابية وفعالية.

وأما فيما يتعلق بالوظيفة التعليمية فإن و سائل الإعلام يمكنها أن تزود الجمهور بمعلومات على م ستوى تعليم الراشدين، والبرامج التربوية للطفل، والتثقيفية للمرأة، وفي تعليم المهارات الأساسية ومجال مهارات العمل. بالإضـــافة إلى الدور المهم الذي يمكن أن تلعبه في نقل التراث الاجتماعي من جيل إلى آخر. وأما وظيفة تعبير الســـلوك والمواقف، فإنها هامة جدا في الإطار التنموي – على الرغم من صـــعوباتها – إلا أنها وظيفة ضرورية لأحداث التغيير في بعض المواقف والســـلوكيات التي قد تعيق التنمية. ووظيفة الرقابة ذات أهمية قصـــوى في

[26] - حمدي قنديل، المصدر المذكور، ص5.
[27] - شرام، المصدر المذكور، ص 36 – 42.
[28] - Jamson and McNcany, Radio For Education and Eevelopment (Beverly ills: Sage Publications 1978) PP 61 – 64.

الإشراف على البيئة[29] وفضح الفساد والمحاباة وعدم الكفاءة وإظهار العجز والفشل[30] أما وظيفة الترفيه فأهميتها كبيرة في إزالة التوتر عند الناس وإراحتهم بعد طول عناء في العمل.

وفي سياق الحديث عن التنمية والإعلام بدولة الإمارات، فإنه يمكن الإشارة إلى الدور الرقابي الذي تلعبه الصحافة بشكل خاص في عرض كثير من القضايا التي تهم المجتمع ولاسيما القضايا الاجتماعية.

أما الدور التعليمي فهو يتضاءل كثيرا في وسائل الإعلام الجماهيري في الإمارات ويسود النمط الترفيهي في الإذاعة والتلفزيون كما سنرى بعد قليل.

أن تسلح القائم بالاتصال والإعلامي حينما كان بفهم عميق لنظريات الاتصال يجعله أقدر على توظيف الإعلام بكفاءة لتحقيق الأهداف المرجوة من و سائله. أن نظريات التأثير لو سائل الإعلام – على وجه الخصوص – هي التي تعني القائم بالاتصال، ومن خلال فهمه لهذه النظريات يمكنه أن يصمم رسائله سواء أكانت تلك النظريات تعالج التأثير على مستوى فردي أو على مستوى جماعي، فأن فهم القائم بالاتصال لنظرية التأثير المباشر، ولنظرية التأثير المحدود وما انبثق عنها من نماذج تتعلق بتدفق المعلومات، وكذلك فهمه لنظرية التأثير المعتدل لوسائل الإعلام وما تفرع منها من نماذج مثل نموذج طلب المعلومات ونموذج الاستعمال والإشباع ونموذج ترتيب الأولويات ونموذج التبعية، وكذلك نظرية التأثير القوى لوسائل الإعلام، فإنها كلها تقدم فهمها لعملية معقدة، فالتأثير على الأفراد والمجتمعات ليس أمرا سهلا، حيث ينفرد البشر بشخصياتهم، وباختلاف أفكارهم، وتنوع مواقفهم وسلوكهم، ومصالحهم وثقافتهم[31].

أن التسلح بالنظريات الإعلامية ضروري لأننا ندرك مها ما للدور الإعلامي من أهمية في إنجاز أي عملية تنموية. ولعله لتعقيد العملية الإعلامية، ولطبيعة التركيبة السكانية يتوانى الإعلام في دولة الإمارات عن تأدية دوره في التنمية، هذا من جانب. ولعل غياب الخطة التنموية التي يمكنه أن يساندها يعتبر عاملا آخر لتقصيره في تأدية مثل هذا الدور، ولذا كان دوره في التنمية محدودا للغاية.

يقول وكيل وزارة الإعلام في دولة الإمارات: "واستطاع الإعلام مواكبة هذه الثورة (الطموح) فشرع يساعد الشعب على استيعاب المعطيات المستجدة وإدراك التطورات الهائلة والتغيرات العميقة التي نجمت وستنجم عن الثورة النفطية ... وهكذا بدأ الإعلام دوره في بلورة طموحات هذا الشعب ونقله من مرحلة التشتت والضياع إلى مرحلة الاستقرار والبناء والحلم"[32].

ويحدد النويس في ندوة له عن الإعلام المساند والعمل الاجتماعي دور الإعلام بقوله:

---

[29] - H. Lasswel. "The Structure and Function of Communication in Sociely", The Process and Effects of Mass Communication. (Urbana, Chicago Chicago University of llinois Press, 1977). P118.

[30] - Dube, S. C. "Development Change and Communication in India" in Schramm and Lerner (eds.) Communication and Change (Honolulu, The University Press of Hawaii, 1976) P.

[31] - صالح أبو اصبع المصدر المذكور، ص 139.

[32] - عبد الله النويس، الإعلام والتنمية الوطنية في دولة الإمارات العربية المتحدة (أبو ظبي 1981) ص 37.

"استطاعت أجهزة الإعلام أن تساعد على تكوين شخصية الإنسان الخليجي الجديد، بأن نقلت إليه أنماطا اجتماعية جديدة أخذت حظا واسعا من الانتشار، ووضعت أمام الإنسان الخليجي الكثير من التجارب الإنسانية الناجحة والخبرات العالمية، فأحدثت بذلك ثورة الطموح حيث نبت الطموح في نفوس أبناء الخليج، وبذلك حصلت الدولة العربية الخليجية على الشخصية الطموحة"[33].

إلا أن النويس في المحاضرة نفسها يشير إلى العقبات التي واجهت العمل الاجتماعي والإعلامي: "لقد حدث صراع خطير بين الحداثة وبين الأصالة، أي بين الحضارة الحديثة وبين الجذور الخليجية. ومما لا شك فيه أنه قد حدثت صدمة حضارية في الخليج سببها استيراد النظم والأنماط المعمول بها في الغرب. فلم يفكر أحد ما إذا كان هذه النظم تصلح لهذا المجتمع أم لا، حتى أوجدت فجوة بين الجذور والفروع. لكن أجهزة الإعلام أفاقت بسرعة لتشارك في طرح الأنماط الحضارية للغرب، وأن تشير إلى الضرورة الملحة للعودة بالعمل الاجتماعي إلى الجذور. وفي البداية كان استيراد أنماط الحضارة يمثل احتياجا ... ولكن دهاء الغرب استهدف هذه المنطقة وجعل منها مستوردا ومستهلكا بنسبة 100% .. لكن العمل الاجتماعي – يسانده العمل الإعلامي – واجه هذه المشكلة وطالب بعودة الصناعة الخليجية وتطويرها، ونجحا في تحقيق هذا الهدف، فتعانقت الحضارة مع الأصالة"[34].

ورأى النويس أن وسائل الإعلام قد ساعدت "على تباين وتبسيط القوانين المكونة لهذا المجتمع والمنظمة لحياته. من هنا اكتسب الفرد سلوكيات جديدة مستوحاة من القوانين التي صدرت والتي تنظم الأسرة وإجراءات العدالة وقوانين الجمعيات وتنظيم النشاط الاقتصادي إلخ. إضافة إلى الأنماط العالمية في مختلف مناحي الحياة الإنسانية حيث كان لا مناص من تأثير إنسان الإمارات بهذه النماذج كل حسب اهتمامه .... وسواء اتخذ هذا الاحتذاء الصورة المباشرة الواعية أو تم بطريقة غير مباشرة فإن أثره واضح وملموس على مختلف المستويات وعلى كل شريحة من شرائح المجتمع"[35].

ورأى النويس أن وسائل الإعلام فشلت في الدور الترفيهي (باستثناء النجاح النسب للسينما) بينما حققت نجاحا أكبر في المجالين الثقافي والاجتماعي. ولذا فإنه يخلص إلى توصيف الإعلام في دولة الإمارات كما يلي:

"الإعلام في دولة الإمارات إذن إعلام هادف له رسالة نسعى إلى إعداد القوى البشرية وتعليمها وتثقيفها وتبصيرها بحقائق الأمور وتنويرها بالأساليب الحديثة في شتى المجالات ... ولقد كان لوسائل الإعلام تأثير حقيقي ملحوظ على المواطن، فكثير من العمليات الاجتماعية كانت ستكون عقيمة لولا أجهزة الإعلام، التي ساعدت في إبراز الشخصية الوطنية وبلورتها ورعايتها."

إن مراجعة متفحصة لدور وسائل الإعلام في الإمارات كما وصفت آنفا، تجعلها تتفق مع بعضها ونخالف الآخر، وبخاصة أن النتائج التي ذكرت هي في حصيلتها انطباع شخصي أو هي عبارة عن أماني، إذ أن تلك النتائج لم يكن تقريريها بناء على بحوث أجرتها وزارة الإعلام أو باحثون مختصون.

---

[33] - عبد الله النويس، جريدة الاتحاد الأسبوعي، 18/ 4/ 1985.

[34] - المصدر نفسه.

[35] - عبد الله النويس، الإعلام والتنمية، ص 127.

فنحن نقف ونحن نتحدث عن التنمية أمام تأثيرين متناقضين تماما تسهم بهما وسائل الإعلام: "فالإعلام نقل أنماطا اجتماعية جديدة – وأصبحت واسعة الانتشار – من التجارب الإنسانية الناجحة والخبرات العالمية مما أسهم في تكوين شخصية الإنسان الخليجي الجديد حيث حصلت الدول الخليجية على الشخصية الطموحة" ولأننا لا نعرف أي أنماط اجتماعية تلك التي نقلتها وسائل الإعلام فإننا لا نستطيع أن نعرف كذلك ما هي أنواع النظم والأنماط الغربية التي أحدثت صدمة حضارية. ولا نعرف ما هي الأنماط الحضارية للغرب التي ساعدت وسارعت أجهزة الإعلام بطردها مع أننا في الوقت ذاته ما زلنا نشاهد برامج أجنبية كثيرة للكبار وللأطفال تحمل معها كثيرا من الأنماط الحضارية الغربية وعلى سبيل المثال فالمشاهد في الإمارات يمكنه أن يتابع في تلفزيون أبو ظبي ودبي مسلسلات دالات Dallas وما جنم Magnam وفريق أ A Team والسيارة العجيبة Knight Rider والمرأة الآلية Bionic Woman وغيرها من المسلسلات والأفلام الأجنبية، وبالإضافة إلى مسلسلات الأطفال من منتجات هوليود واليابان.

وإذا كان النويس قد أشار فقط إلى نمط الأسلوب الاستهلاكي فإن واقع الأمر يحتاج إلى دراسة لنعرف هل حقيقة كان لنقل الأنماط الاجتماعية الجديدة تأثير على الشخصية الطموحة؟ وما هي خصائصها؟ وما هو تأثيرها على تحقيق الصدمة الحضارية؟ وما هي الصدمة الحضارية التي يقصدها؟

أن هذا أمر يحتاج إلى باحثين في مجالات الاجتماع والاتصال وعلم النفس ليقرروا مثل تلك النتائج، وليقرروا في الوقت ذاته هل ما نقلته وسائل الإعلام من أنماط اجتماعية في الأعمال الدرامية العربية والأجنبية يخدم التنمية أم لا؟

أن الحديث عن التبعية الثقافية، والغزو الثقافي، والإمبريالية الالكترونية أصبح شائعا الآن، والدراسات العديدة التي صدرت تؤكد خطورة نقل الأنماط الاجتماعية الغربية إلى المجتمعات النامية عبر وسائل الإعلام لتأثيراتها على التنمية الشاملة، وعلى الثقافات الوطنية، وغرس أنماط سلوكية ليست دائما مستحبة[36].

ونتفق مع النويس على ما ذهب إليه في دور وسائل الإعلام في إبراز الشخصية الوطنية وتعميق مفهوم الاتحاد بين أبناء الإمارات، ولكن هذا الدور يظل أسير عوامل أخرى كثيرة يمر بها مجتمع الإمارات في مرحلة التحول التي يعيشها الآن.

وأخالني في أتفق معه حينما أكد فشل الدور الترفيهي لوسائل الإعلام الجماهيري، بينما رأى أن تلك الوسائل حققت نجاحا أكبر في المجالين الثقافي والإقناعي. وذلك لسبب بسيط وهو أن الدور الأساسي لوسائل الإعلام المسموعة والمرئية في دولة الإمارات – ونستثني الصحف والكتب – تلعب دورا ترفيهيا بالدرجة الأولى. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن أغلبية البرامج التي تقدم في الإذاعتين المسموعة والمرئية هي برامج ترفيهية ولئلا نقع في مسألة التعميم، فلعل الأرقام تكون حافزا للتفكير بإعادة النظر في الدور الحقيقي والواقعي الذي تلعبه وسائل الإعلام في المجتمع. وهنا نود أن نشير إلى أن الأرقام التي نوردها كان هدفا منها أساسا التعرف على

---

[36] - المصدر نفسه ص 128.

خط البرامج الإعلامية التنموية من جملة الإرســـال اليومي للدور الإذاعية الثانية (إبريل مايو 1985) لصـــوت الإمارات العربية المتحدة من أبو ظبي.

فبينما يبلغ متوســـط الغناء في اليوم 353 دقيقة والمنوعات 111 دقيقة والدراما 38.5 دقيقة ومجموع هذه البرامج الترفيهية يبلغ 502.5 دقيقة (أي ما يقارب ثماني ساعات) كان نصيب البرامج الأخرى كما يلي:

1- البرامج الإخبارية 135 دقيقة (ساعتين وربع).
2- البرامج المتخصـصـة (عالم الأسرة والشرـطة والقوات المسـلحة وفلسـطين) 27 دقيقة قل من نصـف ساعة).
3- القضايا الفكرية والثقافية 88 دقيقة (ما يقارب ساعة وثلث).
4- البرامج الدينية 129 دقيقة (ساعتين وتسع دقائق).
5- العلوم والنفط والزراعة 21 دقيقة (ثلث ساعة).
6- معلومات صحية (سلامتك طريق السلامة) 26 دقيقة (ما يقرب من صف ساعة).

وكذلك فإن متوسـط البرامج الترفيهية لبرامج شـهر إبريل لعام 1985 لإذاعة دبي يقترب من نسـبة برامج إذاعة أبو ظبي.

ويبلغ متوسط ساعات الغناء في اليوم 190 دقيقة (نحو ثلاث ساعات). ويلغ متوسط الدراما في اليوم 34 دقيقة (نحو نصف ساعة)، ويبلغ متوسط المنوعات في اليوم 269 دقيقة (ما يقارب أربع ساعات وصف). المجموع 493 دقيقة (ما يقارب ثماني ساعات).

وإذا علمنا أن مجموع الإرسال اليومي لإذاعة أبو ظبي يبلغ 19 ساعة ونصف ساعة في اليوم لإذاعة دبي ما يقرب 19 ساعة فإننا ندرك أن ما يقترب ن نصف ساعات البث اليومي يخصص عادة للبرامج الترفيهية.

وأما البرامج التثقيفية النوعية والتي يفترض أنها تســـهم في عمليات التنمية فإنها في إذاعة أبو ظبي تتضـــاءل لتقترب من 6 من جملة الإرســـال وهذا يشـــمل البرامج المتخصـــصـــة مثل عالم الأسرة وبرنامج الأطفال والـ شرطة والقوات المـ سلحة والعلوم والنفط والزراعة، وإذا أ ضفنا إليها برامج القـ ضايا الفكرية فإنها ترتفع إلى ما يقارب من 14.

ويمثل الجدول التالي مقارنة لنسب بعض البرامج في ثلاث سنوات مختلفة في تلفزيون الإمارات العربية:

| المحطة | | تلفزيون أبو ظبي | | | تلفزيون دبي | | | تلفزيون دبي الأجنبي | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| نوع المادة | السنة | 1977 | 1981 | 1982 | 1977 | 1981 | 1982 | 1981 | 1982 |
| برامج ترفيهية | | % 58.0 | % 66.2 | 51.08 | % 42.5 | % 54.1 | 60.28 | % 73.5 | % 82.68 |
| | | 10.8 | 3.3 | 7.53 | % 9.1 | % 16.8 | % 7.19 | % 4.1 | - |

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| برامج الخدمات والأركان | % 3.6 | % 7.8 | % 7.53 | % 12.1 | % 8.8 | % 8.89 | % 4.1 | % 5.47 |
| برامج ثقافية وأدبية | 13.4 | % 11.6 | % 12.9 | % 13.0 | % 8.7 | 12.57 % | % 2 | % 6.30 |
| برامج إخبارية | | | | | | | | |

ومنه نخلص إلى أن نسبة البرامج الترفيهية لا تقل عن خمسين بالمائة في المحطتين الرئيسيتين أبو ظبي – دبي باستثناء عام 1977 في تلفزيون دبي.

أما المحطة الأجنبية بدبي فإن النسبة ترتفع فيها إلى أكثر من ثمانين بالمئة.

وهذا له دلالته على أن المحطات جميعا تقدم خدمات ترفيهية بالدرجة الأولى. ولا نجد سياسة واضحة بالنسبة لبرامج الخدمات والأركان التي تتذبذب نسبها هبوطا وصعودا. وهذه البرامج من المفترض أن تقدم برامج فئوية تهتم بقطاعات المجتمع، ويفترض أن تكون اهتماماتها تنموية.

وبالمتتبع للتلفزيون في الإمارات يدرك ضآلة ما يقدم للمرأة من برامج تنموية، وحتى البرنامج الوحيد في تلفزيون أبو ظبي الذي يقدم للمرأة برنامجا عن الطبخ فهو مستورد من تلفزيون الكويت. ولا شك في أهمية مثل هذه البرامج ولكن عند ترتيب الأولويات يقفز إلينا تساؤل أساسي: أهذا ما تحتاجه المرأة في الإمارات؟ أم هناك احتياجات أساسية أخرى مثل برامج التثقيف الصحي، وتربية الأبناء، ومكافحة الأمية وضرورة مشاركتها الفعالة في بناء المجتمع؟

ولا ننكر ما للتلفزيون من دور في نشر النوعية السياسية، إذ أن الخدمة الإخبارية التي تقدم لا يمكن تجاهلها، ولكنها تقتصر على النشرات الإخبارية، ونادرا ما يقدم برامج تحليلية للأخبار. ولكن من المشاكل الأساسية التي تواجه الجمهور هنا مسألة المنافسة غير المعلن عنها بين محطات التلفزيون. وهذا مما يستدعي إعادة نظر في تنسيق البرامج بحيث لا يصبح هم المحطات اكتساب جمهور عن طريق البرامج الترفيهية، مما يعني عمليا سرقة الجمهور من متابعة البرامج الجادة الإخبارية أو التعليمية أو الثقافية وغيرها.

وأما برامج الطفل لعام 1985 باستثناء برامج افتح يا سمسم وملاعب الصغار ودكان الألعاب وحواديت زمان وأجمل الزهور، فإن ما يقدم من برامج يومية ليس سوى برامج ترفيهية بحتة مستوردة من الغرب، ومعظمها يعتمد على تقديم صور من العنف كبيرة. ويتابع الأطفال بشغف الرسول المتحركة أكثر من متابعتهم للبرامج الهادفة السابقة، ومن ثم فإن عدم التنسيق وجدولة البرامج التعليمية والهادفة، للطفل تجعل فرص منافستها للرسوم المتحركة ضئيلة. ومن ثم تفقد تلك البرامج الهادفة دورها التنموي.

أما البرامج الثقافية والأدبية – وبغض النظر عن كونها برامج للنخبة – فهي في المتوسط تصل إلى عشرة بالمائة مع تذبذب واضح في نسبتها.

إذا كان هذا هو واقع البرامج في الإذاعة والتلفزيون، فإنه يجب إعادة النظر في برامجهما وفي نسبة البرامج الترفيهية فيهما، وإذا كنا ندرك بأن الإذاعة بوجه خاص تواجه تحديا كبيرا بنقص جمهور مستمعيها إزاء جمهور التلفزيون المتزايد، فإن الاهتمام بالجانب الترفيهي فيها من غناء ودراما يصبح ضروريا في محاولة كسب المستمعين، ولكن هذا لا يعفي من أن تلبس المضامين الجادة أثوابا ترفيهية سواء أكانت أغنية أم تمثيلية.

## الأهداف المنتظرة:

أن الملاحظات السابقة تستدعي منا عودة إلى الأهداف المنتظرة من وسائل الإعلام، وتتلخص أهداف إذاعة الإمارات العربية المتحدة بالنقاط التالية:

1- أن تكون الإذاعة صوتا للدولة تعبر عن السياسة العامة لها وعن مبادئها والعمل على توضيح هذه السياسة للجماهير.
2- العمل على أن تكون الإذاعة الصوت الأمين للمواطن في الدولة، تنقل مشكلاته وقضاياه وتطلعاته إلى المسئولين.
3- العمل على إيجاد حوار بين المسئولين والمواطنين.
4- ربط المواطن العربي بقضاياه الوطنية والعربية، وإيصال المعلومات بكل دقة والسماح بالتدفق الحر للمعلومات دون قيود.
5- العمل على تعميق التنشئة السياسة والاجتماعية والثقافية[37].

وتورد وزارة الإعلام أن من أهم أهدافها "خلق المواطن الصالح الواعي لواجباته والمقدرة لحقوق والذي يمكن أن يسهم في بناء الدولة الحديثة، وخلق المفهوم الأصيل للوحدة الوطنية وخلق رأي عام واع مدرك لما يجرى حوله"[38].

أن هذه الأهداف لو تحققت فإنها بلا شك ستسهم في دعم العملية التنموية الشاملة إذ أنها تحقق شروط الاتصال التنموي، فهي – أولا – تقوم بوظيفة اندماجية بحيث تربط بين الدولة والجماهير مما يعمق الإحساس بالانتماء والشعور الوطني. وهي – ثانيا – تسهم أساسا فعالا في ديمقراطية الاتصال مما يسهل على القائم بالاتصال التنموي التعرف على مشكلات وقضايا وتطلعات الجمهور. وأخيرا، فأنها تمثل الإسهام الفعال في التنشئة السياسية والاجتماعية والثقافية وفي دولة ناشئة مثل دولة الإمارات ما زالت تغالبها القبلية والانتماءات الضيقة يصبح دورها هذا أساسيا جدا.

## دور التخطيط والبحوث الإعلامية:

أن النوايا الطيبة في الإعلام لا تصنع إعلاما تنمويا. فكما أن التنمية بدون خطة تخلق تنمية غير متوازنة وغير مخططة، وبالتالي تنتج تعميرا وتحديثا بالنفط – كذلك فإن الإعلام التنموي من غير تخطيط سينتج إعلاما

---

[37] - انظر على سبيل المثال: شون ماكبرايد ورفاقه، أصوات متعددة وعالم واحد (اليونسكو، الجزائر 1981)، ص 85.
[38] - عبد الله النويس، وسائل الإعلام في دولة الإمارات العربية المتحدة (أبو ظبي 1984)، ص 140.

نفطيا، أعني مؤسسات تمتلك أحداث معدات التقنية الاتصالية من محطات إذاعة مسموعة ومرئية ومطابع واستديوهات إنتاج، وقدرة على الإرسال تمتد لساعات طويلة باللغة العربية واللغة الإنجليزية، وقدرة على شراء البرامج من حيثما توافرت وبأي الأسعار. إلا أن ذلك كله غير قادر، مع غياب خطة تنمية، ومع غياب خطة لإعلام تنموي، أن يحقق الأهداف الوطنية المنشودة في تحويل المنجزات الكمية إلى منجزات نوعية، وفي إنجاز البنى الأساسية البشرية.

وكما يرى الآن هانكوك، فإن "مبررات التخطيط للاتصال هي عمومها نفسها مبررات التخطيط التنمية، ذلك أن التنمية -بغض النظر عن قيامها على أسس اجتماعية واقتصادية - تتطلب طرق توظيف وتنسيق، والمحافظة على إعدادها قد تتطلب مؤسسات تدير الموارد بطريقة متكاملة"[39].

والتخطيط للاتصال مبدأ مركزي وأساسي وذلك لأن موارد الاتصال - وعلى الخصوص وسائل الإعلام - بالمقارنة بالموارد الأخرى هي موارد مادية بشرية، ومن خلال عملية تنميتها تكمن أهميتها كنشاط اقتصادي، وكوسيلة لمتابعة النشاطات والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية، ولذا يمكن لوسائل الإعلام أن تستفيد من الأسلوب المخطط له والمتكامل، والذي يحتاج إلى إيجاد أساليب وبنى يمكنها أن تعزز أو تشجع هذا التكامل[40].

ولا شك أن التخطيط للإعلام التنموي يحتاج إلى مقومات أساسية، أولها المعلومات والتي يمكن أن تلعب بحوث الاتصال دورا مهما في توفيرها إلى جانب الوسائل الأخرى لجمع المعلومات اللازمة[41].

وتحتاج إلى قائمين بالاتصال مدربين وواعين لدور الإعلام ونظريات تأثيره، وواعين لطبيعة الجمهور وحاجاته. وتحتاج كذلك إلى وعي اجتماعي بالظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية في البلاد، وتحتاج إلى فهم أبعاد الخطة التنموية والبرامج التي سنساندها. وفي عملية التخطيط يجب أن يتم مراعاة كثير من المتغيرات، التي يمكن أن يقع بعضها في دائرة المتغيرات الاتصالية من مرسل ومستقبل ورسالة وجمهور ورجع صدى وعناصر تشويش ورسائل منافسة ومتغيرات أخرى ترتبط ببيئة الاتصال ذاته مثل الشخصية والثقافية والسياسية والأيديولوجيا والمستوى الاقتصادي والتكنولوجي ومستوى البني الأساسية وغيرها.

أن التخطيط الإعلامي الجيد هو الذي يستطيع أن يقدم رسالة إعلامية مناسبة في مضمونها إلى الجمهور في توقيت يناسبه وبحيث لا تتيح له فرصة التهرب منها.

---

[39] - وزارة الإعلام، وزارة الإعلام والثقافة: اختصاصات الوزارة والمنطلقات الإعلامية، سلسلة الدراسات الإعلامية 16 (أبو ظبي 1875)، ص 18.

[40] - Alan Hancock, Cummunication Planning for Development (unesco, 1980), PP 30 – 31.

[41] - المصدر نفسه، ص 31.

41- أنظر: صالح أبو اصبع، المصدر المذكور، ص 132 – 133.

أن حســـن النوايا أحيانا – حتى وأن لازمت التخطيط – قد توقع الإعلامي في حبائل الهفوات. ولذا فأن العملية الاتصالية كعملية تستهدف الإنسان يجب ألا يستهان بها، ويجب أن تعطي من العناية ما تستحقه، وهذا أول ما يستلزم تنمية حقيقية للقائمين بالاتصال بتدريبهم ورفع كفاءتهم العملية الفنية والفكرية.

أن مهمة التخطيط يجب أن تكون ضـمن أولويات وزارة الإعلام والثقافة كي تصـبح برامجها ذات فعالية، ولا يمكن أن يتم ذلك إلا بناء على بحوث يجريها المختصون بحيث يتعرفون فيها على طبيعة الجمهور ومستوياته، ومدى ملاءمة البرامج من حيث مضمونها، وأسلوب عرضها، وتوقيتها للجمهور، وكذلك التعرف على آراء المستعين والمشـاهدين فيما يقدم من برامج. والمتتبع لنشـاط وزارة الإعلام والثقافة يشـعر بمدى حاجتها إلى الاهتمام بهذا الجانب الذي لم يأخذ حظه من الاهتمام في الإمارات.

أن برامج انفق عليها الكثير مثل افتح يا سـمسـم، وبغض النظر عن مسـتواها ومحتواها الجيدين، إلا أن تقييم هذا البرنامج يجب أ، يتم بناء على مدى اســـتفادة الجمهور النوعي الذي صـــمم البرنامج من أجله وهم الأطفال (من عمر 3 – 6 سنوات) دون سن المدرسة. ومن ملاحظات شخصية على البرنامج ومن متابعة أطفال دون سـن المدارس – أشـك في مدى نجاح البرنامج لهذا العمر بالذات وهذه ملاحظة شـخصـية لا يمكن تعميمها، ولكنها تطرح على القائمين بالاتصال والمعنيين بالتنمية البشرية تساؤلا له وجاهته، وله أهميته في عملية التنمية:

هل يتم تقييم البرامج التي يقدمونها كي يتم بناء على المعلومات تصميم برامج أكثر فاعلية؟

والحديث عن برامج الأطفال والتخطيط لها، باعتبار أن التنمية الثقافية للطفل هي عماد التنمية البشرية، يجعلنا نتساءل كيف يمكن للطفل أن يقف مستسلما لبرنامج تثقيفي مثل افتح يا سمسم أو ملاعب الصـغار، بينما يمكنه بلمسـه أصـبع أن يغير محطة التلفزيون إلى محطة أخرى بها رسـوم متحركة، تجذبه بحركتها ودعاباتها ومرحلها؟

أن التوقيت عنصر مهم، والتخطيط للبرامج مهم جدا، فلماذا لا تقدم البرامج التربوية والتعليمية الهادفة في المحطات المتنافسـة في آن واحد بحيث تضرب على الطفل حصـارا لا فكاك له منه (اللهم إلا إذا هرب منه إلى الفيديو أو اللعب أو القراءة).

## الخاتمة:

اسـتهدفت هذه الورقة تقديم دراسـة نقدية للدور الذي تلعبه وسـائل الإعلام من واقع مشـروع خطة التنمية في الإمارات العربية المتحدة، وقام الكاتب باســـتقصـــاء لمفهوم التنمية باعتبارها عملية واعية مدروســـة ومخطط لها، تتم بالإنســـان ومن أجله يهدف الانتقال بالمجتمع إلى وضـــع أفضـــل في كافة المجالات الثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية لتحقيق التقدم والرخاء والمشاركة الاستقلالية والحرية، وأوضحت الدراسة أن المشروع الطموح للتنمية ظل مجرد مشروع لم ير النور، وهكذا فإن الكاتب يحاجج بأن الإنجازات الضخمة التي تمت منذ قيام دولة الاتحاد إلى اليوم، هي تعمي وتحديث بالنفط، والمطلوب الآن التحول من التعمير بالنفط إلى التنمية الإنســـان وللإنســـان. وهنا يكمن الدور الهام لوســـائل الإعلام الجماهيري التي تشـــكل أداء وعي وتحفيز للإنسان للمشاركة في التنمية الشاملة.

وقد ناقشـــت الورقة بعض ما طرحه المســـئولون عن الإعلام في الإمارات والذين يحاججون بأن وســـائل الإعلام لعبت دورا هاما في التنمية. وهنا نؤكد أن الصـــحافة لعبت وتلعب دورا كبيرا في مســـاندة التنمية، حيث تقوم وسائل الإعلام المقروءة بمناقشة القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتربوية وغيرها بطريقة فعالة، إلا أننا حينما ننتقل إلى الو سائل الإعلامية المـ سموعة والمرئية – وعلى الخ صوص التلفزيون – فإن دورها في مجال التنمية يكاد يتوارى تماما، ولاسـيما أن الدور الحقيقي الذي تلعبه هذه الوسـائل هو دور ترفيهي بالدرجة الأولى، وكان هذا وا ضحا من خلال نوعية البرامج التي قدمتها أقنية التلفزيون في دولة الإمارات على مدى ثلاث سنوات. وهكذا قدمت الورقة قراءة نقدية للدور الذي تلعبه وســـائل الإعلام المســـموعة والمرئية، مع تقديم بعض الاقتراحات التي يمكنها أن تسهم في تدعيم دور وسائل الإعلام في التنمية.

ومن خلال ذلك كله تخلص إلى ما يلي:

أولا: أنه بغياب خطة تنموية يكون صعبا على الإعلام أن يعلب دورا فعالا ومؤثرا.
فإن الإعلام التنموي يكاد يتوارى في برامج الإذاعة والتلفزيون.
ثانيا: أن التنمية عملية ذاتية، ويجب أن يرافقها إعلام نابع من الذات، لا يكفي إنتاجا بل رســـالة وأداء وهدفا. كي يحقق دوره المنشود.
ثالثا: أن دور الاتصـــال أســـاسي في التنمية يجب تدعيمه لخوض معركة التنمية بالإنســـان وللإنســـان في الرحلة المقبلة.
رابعا: أن ديمقراطية الاتصال أساسية في إنجاز إعلام تنموي فعال.
خامسا: أن التخطيط الإعلامي ضروري لضمان نجاح الرسالة الإعلامية، والتخطيط السليم له أسسه، ومن أهمها: توافر المعلومات القيمة والتي تكون البحوث الإعلامية أهم أسسها.
ساد سا: التنـ سيق بين الو سائل الإعلامية في المنطقة – وخا صة التلفزيون –مهم جدا فيما يتعلق بالبرامج التنموية من حيث إعدادها لملاءمة الجمهور والتنسيق في أوقات بثها.
ســـابعا: أن البرامج الفئوية يجب أن تأخذ اهتماما أكبر في الإذاعة والتلفزيون، مع مراعاة التوقيت الملائم حسب كل فئة ومستوياتها الثقافية.
ثامنا: أن برامج الأطفال في أغلبها مســـتوردة، وبعيدة عن الثقافة المحلية، ولا تخدم تلك البرامج أهداف التنمية، ومن ثم فإنه يجب التركيز على البرامج المحلية التي تراعي ثقافة الطفل الوطنية، وتراعي كذلك مســـتوى الطفل الإدراكي، وتعمل على جذب انتباهه إليها، وبث برمج الأطفال التثقيفية للأطفال في توقيت واحد في المنطقة بحيث يفرض عليه ضربا من الحصار الذي لا يتيح له فرصة الهروب منها إلى برامج ترفيهية بحتة.
تاسعا: أن استيراد البرامج، ووجود الوسائل المنافسة كإذاعات وصحف وغيرها يمكن أن تؤثر على العملية التنموية ويجب أن تؤخذ في الاعتبار لدى القائمين بالاتصال.
عاشرا: أن الصـــحافة المحلية تلعب دورا متميزا في الإســـهام في عملية التنمية، وخاصـــة في التعريف بالإنجازات وتدعيم الاتحاد وتحقيق الاندماج الوطني وخلق رأي عام مستنير وإتاحة الفرصة للجمهور للتعبير عن آرائهم ومشـــاكلهم وحاجاتهم وخاصـــة في صـــفحات القراء في الصـــحف الرئيســـية الثلاث "البيان" و "الاتحاد" و "الخليج".
حادي عشـــر: أن الإعلام التنموية بحاجة إلى إعلاميين تنمويين، ولذا لابد من الاهتمام بتدريب الكوادر الإعلامية المتخصصة في إعداد البرامج التنموية الملائمة.

# المصادر والمراجع

## (أ) باللغة العربية:


1- إبراهيم، د. حيد التغيير الاجتماعي والتنمية (القاهرة – دار الثقافة للنشر والتوزيع 1982).
2- أبو أصبع، صالح الإعلام والتنمية: نموذج مقترح للاتصال العربي – الإفريقي (دبي "دار البيان" 1985).
3- بو كراع، رضا "خصائص التحديث في المجتمعات النفطية" في كتاب الإنسان والمجتمع في الخليج العربي جـ1 (البصرة مركز دراسات الخليج، 1979).
4- خصباك، شاكر : "التطورات الاجتماعية في دولة الإمارات العربية المتحدة في الخليج العربي جـ1 (البصرة: مركز دراسات الخليج 1989).
5- شراب، د. ناجي صادق : دولة الإمارات العربية المتحدة: دراسة في السياسة والحكم (أبو ظبي مؤسسة الاتحاد).
6- العطية، فوزية "الحضارة والتغيير الاجتماعي وأثرها في مساهمة المرأة في التنمية القومية في الخليج" في كتاب الإنسان والمجتمع في الخليج العربي جـ1 (البصرة مركز دراسات الخليج 1979).
7- العقاد، مدحت محمد : مقدمة في التنمية والتخطيط (بيروت: دار النهضة العربية 1980).
8- قنديل، حمدي : "التعاون الدولي من أجل الإعلام الإنمائي" في وثائق ندوة الإعلام من أجل التنمية في الوطن العربي. الرياض 25 – 27 فبراير 1984.
9- الكبيسي، عامر : الإدارة العامة والتنمية. (الشارقة – مطابع دار الخليج 1982).
10- الكواري، د. على خليفة : "نحو فهم أفضل للتنمية باعتبارها عملية حضارية". (جريدة الخليج – 22/ 5/ 1983.
11- ماكبرايد، شون ورفاقه أصوات متعددة وعالم واحد (الجزائر – اليونسكو
12- النويس، عبد الله الإعلام والتنمية الوطنية في دولة الإمارات العربية المتحدة أبو ظبي: 1981.
13- النويس، عبد الله وسائل الإعلام في دولة الإمارات العربية المتحدة أبو ظبي: 1984.

14- النويس، عبد الله : جريدة الاتحاد الأسبوعي 18/ 4/ 1985.

- وثائق:

1- إدارة التخطيط التطورات الاقتصادية والاجتماعية في دولة الإمارات العربية للسنوات 1975 – 1980.

2- إدارة التخطيط أبو ظبي: وزارة التخطيط، 1982.

: التطورات الاقتصادية والاجتماعية في دولة الإمارات العربية للسنوات 1980 – 1982.

3- الإدارة المركزية للإحصاء أبو ظبي: وزارة التخطيط، 1983.

: المجموعة الإحصائية السنوية، العدد السابع 1982.

4- قسم الإحصاء التربوي أبوظبي: وزارة التخطيط 1982.

: إجماليات التعليم الحكومي لدولة الإمارات (وزارة التربية 1985).

5- وزارة الأشغال العامة : دور وزارة الأشغال العامة والإسكان في التنمية (أبو ظبي وزارة الأشغال العامة، مخطوط).

6- وزارة الإعلام، وزارة الإعلام والثقافة: اختصاصات الوزارة والمتطلبات الإعلامية سلسلة للدارسات الإعلامية "16" (أبو ظبي: وزارة الإعلام 1975).

## ب- اللغة الإنجليزية:

1. Dube, S. C. "Development Change and communication in India" in Schramm and Lerner (eds.) Communication and Change (Honolulu, The University Press of Howaii, 1980).

3. Jamison, Dean T.and Emile McAnancy Radio for Education and Development. Harold,

4. Lasswell (Beverly Hills: Sage Publication, 1987).

"The Structure and Function In Society" in Schramm and Roberts (eds) The Process and Effect of Mass Communication. (Urbana, Chicago: Chicago University of Illinois Press 1977).

5. Queberal, NORA, "What Do We Mean by Development Communication Development Review, Feb 1973).

6. Rogers, Everett, Diffusion of Innovations (New York: The Free Press, 1971).

7. Rogers, Everett and Schoemaker, Communication of Innovations (New York: The Free Press, 1971).

8. Schramm Communication and National Development Stanford: Stanford University Press, Wibur, Mass, 1964.)